

فلسطين تنضم إلى اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية

عواصم - وكالات: أعلنت منظمة حظر الأسلحة الكيميائية أمس أن دولة فلسطين أودعت في الـ 17 من الشهر الجاري صك الانضمام الى اتفاقية الأسلحة الكيميائية لدى الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريس.

وقالت المنظمة في بيان ان الاتفاقية ستدخل حيز التنفيذ بالنسبة لدولة فلسطين في 16 يونيو المقبل.

وأضافت انها تشرف بصفتها الهيئة المنفذة للاتفاقية على المساعي العالمية الرامية الى إزالة الأسلحة الكيميائية بشكل دائم ويمكن التحقق منه.



حمل تطبيق Zappar

ثول مرة في الكويت

شاهد الصفحة
بتقنية الواقع المعزز

عربية وعالمية

آخر الأخبار العربية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/International

بومبيو يؤكد أن الشروط الأميركية لتطبيع العلاقات بين البلدين «من السهل تنفيذها»

طهران تحدى المطالب الأميركية «الحمقاء»: لن نطلب إذنا لتطوير أسلحتنا

انفجار اذا وقع حدث ما ربما عمدا ربما عن غير عمد.. من جهتها، أكدت روسيا مجددا انها ستواصل العمل للحفاظ على الاتفاق النووي مع إيران، مشددة على ضرورة تمسك طهران بالتزاماتها الناجمة عن هذا الاتفاق.

ووصفت الناطق باسم وزارة الخارجية الروسية ماريا زخاروفا، العقوبات المفروضة ضد إيران بأنها «غير شرعية».

وقالت ان روسيا لن تؤيد العقوبات احادية الجانب ضد إيران مضيئة ان روسيا ستعمل على تطوير التعاون متعدد الواجه مع إيران.

وأشادت زخاروفا بعزم الاطراف المشاركة في الاتفاق النووي مع إيران التمسك به، مشددة في الوقت نفسه على ضرورة ان تواصل إيران تمسكها بتنفيذ التزاماتها الناجمة عن الاتفاق النووي. وأوضحت ان الولايات المتحدة الأميركية لن تشارك في اجتماع الرقابة على تنفيذ الاتفاق النووي مع إيران الذي سيعقد في فيينا غدا.

الجديدة ضد طهران، قال وزير الخارجية الفرنسي جان ايف لودريان أمس ان السياسة الاميركية بشأن إيران، ستشجع المحافظين على حساب المعتدلين في طهران وتزيد من عدم الاستقرار في الشرق الأوسط.

وقال لودريان لإذاعة «فرانس انتر» ان «هذه المجموعة من العقوبات التي تنظم ضد إيران لن تسهل الحوار بل بالعكس، ستشجع في إيران قوة المحافظين، وهذا يضعف الرئيس الإيراني حسن روحاني الذي يريد التفاوض».

وأضاف «في نهاية المطاف هذا التوضع يمكن ان يعرض المنطقة لخطر أكبر مما تواجهه اليوم».

وكرر الوزير الفرنسي مخاوفه من «انفجار اقليمي» بسبب ترابط الأزمتهن السورية والايرانية، ورد بـ«نعم» على سؤال عما اذا كان هناك «خطر اندلاع حرب».

وأضاف ان «كل الشروط اجتمعت لاحتمال حدوث

من جانبه، رفض رئيس أركان الجيش الإيراني الميجر جنرال محمد باقري أمس مطالب الولايات المتحدة من طهران بتحجيم نفوذها في المنطقة وتعليق برامجها الصاروخية، وقال إن بلاده لن تطلب إذنا من أي دولة لتطوير قدراتها الدفاعية.

ونسبت وكالة الجمهورية الإسلامية للأنباء إلى باقري قوله «بفضل الله القوات المسلحة الإيرانية الآن أكثر استعدادا من أي وقت مضى ولن تنتظر إذنا أو موافقة من أي قوة لتطوير قدراتها الدفاعية».

ووصف باقري الزعماء الأميركيين بأنهم «ناكثون للعهد وجائرون ومجرمون ومنغزلون ومستأثرون وفاسدون وأجراء للنظام الصهيوني»، مضيفا أن واشنطن ليست لديها الشجاعة لمواجهة عسكرية مع طهران.

من جهتها، تواصل الدول الخمس الشريكة في الاتفاق النووي، رفضها القرار الأميركي بالانسحاب من الاتفاق والاستراتيجية



إيرانيون يزورون مسجد إمام زادة صالح في طهران



(أ.ق.ب.)

لمشاهدة الفيديو
يمكن استخدام QR كود أو

وقال ظريف إن بومبيو كرر مزاعم قديمة ضد طهران «بلهجة أقوى وأقل تهديبا».

وأضاف أنه بدأ لقاءات مع ممثلي الدول الأخرى (ألمانيا)، دون وجود الوفد في الاتفاق النووي (روسيا، الأميركية، بريطانيا، الصين،

بيونغ يانغ تستعد لتفكيك موقعها النووي.. وتستقبل صحافيين من جارتها الجنوبية

ترامب يلوح إلى تأجيل القمة مع كيم جونج أون وبومبيو يغريه بالاستثمارات والتكنولوجيا الأميركية

مادورو يرد على عقوبات ترامب بطرد دبلوماسييه من كاراكاس

المعارضة التي نددت بـ «التحليل».

وفي السياق أعلنت المتحدثة الرسمية باسم وزارة الخارجية الروسية، ماريا زخاروفا، أن بلادهما تعارض العقوبات الجديدة ضد فنزويلا.

القنوات الدبلوماسية».

كما تلوح الولايات المتحدة بفرض حظر نفطي يمكن ان تكون عواقبه مدمرة على فنزويلا التي تتبعها ثلث نطفا الخام ودرجتها وكالات التصنيف الائتماني في خاتمة العجز عن السداد الجزئي.

وتسرد هذه العقوبات الاميركية الجديدة في سياق الانتقادات الدولية بعد فوز مادورو بـ 68٪ من الأصوات مقابل 21٪ لكبير منافسيه هنري فالكون في الانتخابات التي سجلت فيها نسبة امتناع قياسية بلغت 54٪ ومقاطعة

عواصم - وكالات: رد الرئيس الفنزويلي المنتخب نيكولاس مادورو على العقوبات الأميركية ضد حكومته ورفضها الاعتراف بإعادة انتخابه، بطرد دبلوماسيين أميركيين في كاراكاس.

وقال الرئيس مادورو في خطاب ألقاه في المجلس الوطني الانتخابي «أعلنت القوائم بأعمال الولايات المتحدة نود روبينسون شخصا غير مرغوب فيه وأعلن انه سيغادر خلال 48 ساعة».

وأعلن مادورو أيضا طرد المسؤول الثاني في البعثة الدبلوماسية الأميركية برابن نارانجو الذي اتهمه بأنه يمثل وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية «سي آي ايه» في كاراكاس.

جاء هذا القرار ردا من مادورو على مرسوم وقعه نظيره الأميركي دونالد ترامب منتصف الأسبوع، للحد من قدرة كراكاس على بيع أصولها. إلا أن واشنطن يمكن ألا تتكفي بذلك. فقد قال مسؤول في وزارة الخارجية الأميركية ان الولايات المتحدة يمكن أن تتخذ «تدابير مماثلة لمانحة» عندما «نفسلم التبليغ من الحكومة الفنزويلية عبر



الرئيس الفنزويلي نيكولاس مادورو



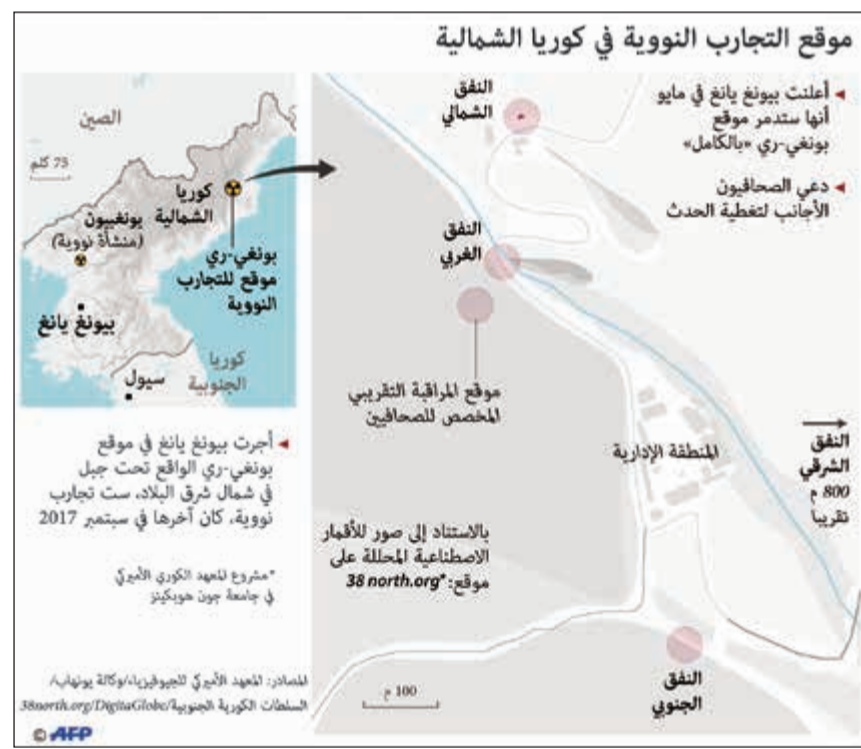
لمشاهدة الفيديو
يمكن استخدام QR كود أو

من جانبها، قالت المتحدثة باسم البيت الأبيض، سارة ساندرز: «نواصل الإعداد للقمة مع كوريا الشمالية، وسكون مستعدين إذا أرادت بيونغ يانغ عقدها».

إلى ذلك، وبعد أيام من الشد والجذب بين الكوريتين، وافقت كوريا الشمالية لصحافيين من كوريا الجنوبية بحضور عملية تفكيك موقع تجاريها النووي. وكررت وزارة الوحدة في سيئول أمس ان بيونغ يانغ قبلت قائمة من الصحافيين الكوريين الجنوبيين لزيارة موقع التجارب النووية.

ووجهت بيونغ يانغ الدعوة لجموعة محدودة من وسائل الإعلام من عدة دول لمتابعة تفكيك موقع بونجي-ري للتجارب النووية لتوفي ذلك بتعهدا التوقف عن ذلك النوع من التجارب.

ورحبت وزارة الوحدة بقرار بيونغ يانغ السماح بدخول 8 صحافيين من كوريا الجنوبية أمس قائلة إنهم سيسافرون مباشرة إلى وونسان من قاعدة جوية جنوبي سول باستخدام طائرة نقل حكومية.



مضى قائلا: «لدي شعور حقيقي بأن الزعيم الكوري الشمالي سيحصل على الاستثمار الأميركي والتكنولوجيا الأميركية».

ونجاح هذه القمة».

وردا على سؤال بشأن إمكانية عدم انعقاد القمة، أجاب بومبيو بقوله: «لا أهتم بالتنبؤات».

العراق.. قراءة سياسية في نتائج الانتخابات و«مرحلة ما بعد»

في شكل حكومة توافقية مع جميع الأطراف المعنية، من دون معارضة برلمانية رسمية. وثمة من يشير إلى عجز الصدر عن تثبيت حكمه، نظرا إلى حجم كتلته المحود بعيدا من «سائرون»، وإمكانية فرطها لاحقا، الأمر الذي يسهل الطريق أمام حيدر العبادي كي يكون بيضة القبان، ومنه رئيس الحكومة، خصوصا أنه لا يزال يملك الأفضلية بين الأسماء المرشحة لرئاسة الوزراء.

لن تتشكل الحكومة العراقية بسهولة، وتغريدة الصدر الشهيرة التي جمع بها أطراف تحالف محتمل مع العبادي وعلاوي وبارزاني والحكيم وآخرين، لن تكون كافية لإعلان مثل هذا التحالف، تماما كمساعي قاسم سلیماني لجمع الملكي والعماري في تحالف برئاسة الأخير، صعوبة القضية وتعقيدها لا يتعلقان بنتائج الانتخابات فقط، بل بطبيعة المرحلة التي يمر بها العراق وخطورتها. يمكن القول إن الانتخابات أقررت خريطة مقعدة جدا، ويبدو أن تشكيل الحكومة العراقية لن يتم من دون توافقات إقليمية ودولية، فإيران المسكدة بكثير من خطوط اللعبة في العراق تبقى عاملا مهما في هذا المشهد. أما أميركا، فإن الموقف يبدو صعبا في الاختيار بين التحالفين اللذين حلا في المركز الأول والثاني وينظران إلى السياسة الأميركية على أنها مصدر الشر والتسبب في كل الأزمات ليس عراقيا فحسب بل وإقليميا. كل هذه التقاطعات ستلقى بظلالها الكثيفة على عملية تشكيل الحكومة، وقد تتسبب في تأخير تشكيلها وخارج الأطر الدستورية التي حددها الدستور العراقي.

فهل يفرض هذا الحضور نفسه في ترسيخ سياسة «النأي بالنفس» التي يرددها العبادي كلما احتدم الصراع بين واشنطن وطهران؛ وهل يعود الجميع إلى صيغة المحاصصة بقيام حكومة شاملة لكل القوى على الانتخابية؟ ندعت الاحتجاجات الشعبية في السنتين الأخيرتين معظم القوى والأحزاب الدينية إلى تبديل شعاراتها، وخلع عباءتها، علما أن قوى في «سائرون» لا يروق لها التجديد للعبادي الذي تأخذ عليه عجزه عن تحقيق الإصلاحات والخروج من أسر التدخلات الخارجية.

وعلى الرغم من أن احتمال قيام الصدر بتشكيل الحكومة العراقية المقبلة بات واردا بعد فوز تحالفه (54 مقعدا)، متقدما على قائمة «الفتح» بزعامة هادي العامري (47 مقعدا)، وائتلاف «النصر» بزعامة مستحباله، لا عقب كل انتخابات تشريعية تدخل الكتلة الفائزة في مفاوضات طويلة لتشكيل حكومة غالبية، تؤدي إلى عدم قدرة الكتلة الأولى الفائزة في الانتخابات التشريعية على تشكيل حكومة بفعل تحالفات بين الكتل البرلمانية. لذا، من الممكن قانونيا ودستوريا بالشكل النظري استبعاد «سائرون» من التشكيل الحكومية، على غرار ما حصل في العام 2010 بتشكيل تحالف برلماني يجمع العدد الأكبر من المقاعد البرلمانية، ويسمي رئيس مجلس الوزراء. وعدم رغبة الصدر في العمل مع «الفتح» و«دولة القانون»، سيدفع بإيران إلى ممارسة ضغوط لضمان حصولها على مقعد حول الطاولة، وقد يترجم ذلك

ما يتجاوز نصفهم بواحد (165 نائبا) أو أكثر. وليس هناك ما يشير إلى نجاح كبير سيحققه الجنرال قاسم سلیماني الذي أوفدته طهران إلى بغداد في تدارك تداعيات تراجع أقرب حلفائها، أو في بناء في تحديد شكل الحكومة المقبلة.

تقدم تيار «سائرون» الذي قاده الصدر هن كرسى سلیماني في بغداد. لكنه لا يعني أن إيران باتت «حارجا» كما نادى وينادي كثير من القوى العراقية. صحيح أن نوري الملكي حليفها الأول تراجع كثيرا أمام خصميه اللدودين حيدر العبادي والسيد مقتدى. لكن الصحيح أن تحالف «الفتح» (الحشد الشعبي) حقق نتائج أفضل من «دولة القانون» وجاء في المرتبة الثانية. والصحيح أيضا أن كل الحكومات التي أدارت البلاد بعد الغزو الأميركي في العام 2013 كانت وليدة تفاهم بين واشنطن وطهران. بل كانت للأخيرة الكلمة الفصل في التجديد للملكي ولاية ثانية في العام 2010، متجاوزة إياها علاوي صاحب الكتلة الأولى في انتخابات ذلك العام. والسؤال هل ستمتكن القوى السياسية من وقف مثل هذا التدخل اليوم؟ وهل سيتمكن الصدر وشركاؤه من بناء تحالف تكون له الأثرية ويكون قادرا على التحرك بعيدا عن نفوذ إيران والولايات المتحدة؟ واضح أن واشنطن ترغب في بقاء العبادي على رأس الحكومة بالتحالف مع التيار الصدري وقوى أخرى بعيدة من محور إيران. لكن هذه ستكون حاضرة ولا يمكن تجاهل قدرة مناصريها وميليشياتها ونفوذهم.

الكتل الأخرى لاختيار رئيس الوزراء. إلا أن الولايات المتحدة وإيران القتا بثقلهما لتقرير ماهية التحالفات التي ستحدد عراب الحكومة المقبلة.

● نسبة المقاطعة أو العزوف التي كانت من سمات كل العمليات الانتخابية السابقة، ارتفعت هذه المرة بدرجة لافتة، فقد هيبت نسبة المشاركة من 60٪ في انتخابات 2014 إلى أقل من 50، ويرجع ذلك في جزء منه إلى عدم قدرة الكثير من الناخبين العودة إلى مناطقهم، وقرار بعض الناخبين في بعض المحافظات العراقية ذات الأغلبية الشيعية لزوم منازلهم وعدم الإدلاء بأصواتهم. وهو ما كان متوقعا ومثل عقوبة من الشعب للقوى المتنفذة، وبخاصة قوى الإسلام السياسي، التي شعر الجمهور الذي ادعت تمثيله بأنها قد خذلت بعد 15 عاما من توليها السلطة.

الانتخابات البرلمانية في العراق لم تلق إقبالا. وهو دليل قاطع على اعتراض الناس العاديين على النخب التي تستأثر بالحكم والسلطة، ويأسها من القدرة على التغيير عبر الصناديق. ولكن على رغم ضعف الإقبال على الاقتراع، تبذل خريطة القوى، لذلك، كثرت الاعتراضات على النتائج التي تأخر إعلانها. وعلت أصوات المعارضين هذه المرة مطالبين بإلغاء الاستحقاق والعودة مجددا إلى انتخابات أكثر شفافية. لكن هؤلاء أنفسهم يخوضون في المقابل مساعي محمومة من أجل تشكيل الكتلة الأكبر الذي سيكلف تكاليف الحكومة الجديدة. فللمرة الأولى ليست هناك كتلة كبيرة أو كتلتان تحوزان العدد المطلوب من النواب وهو أكثرية أعضاء المجلس، أي

اختار العراقيون ممثلهم في البرلمان في ظل انقسامات سياسية نتيجة تعدد الطوائف والإثنيات والقوميات ونزاعات وصراعات إقليمية ودولية في المنطقة على النفوذ، وفي ظل توافق سياسي هش في بلد خارج من حرب طاحنة ضد تنظيم «داعش» ما زالت آثار عودته ممكنة.

أبرز ما سجلته الانتخابات البرلمانية العراقية، التي لا تشبه سابقتها يمكن تلخيصه بالآتي:

● اختفاء الكتلة الكبيرة المتشكلة على أساس طائفي (شيعي - سني) وقومي (عربي - كردي). ومجلس النواب المنتخب سيتكون من عدد مضاعف من الكتل، لكن بأوزان أدنى، فالكتلة الشيعية الكبرى (الائتلاف الوطني) ليس مرجحا أن تعاد الوجود بعد الانشقاقات العديدة التي ضربتها، والكتلة السننية انشطرت في الأخرى، وتوزعت جماعاتها ما بين قوائم طائفية صغيرة، أو ذهب بعض زعمائها إلى ائتلاف «الوطنية» بزعامة إياها علاوي، الأكراد الذين أظهروا في الماضي تجانسا أفضل من سواهم فتفتت وحدهم، ولم يعد التحالف الكردستاني مطلتهم الموحدة. صار لكل حزب قائمة سيكون تمثيلها ضعيفا داخل البرلمان المقبل، وستسعى للالتحاق بالكتل الشيعية أو السننية لتضمن دورا في الحكومة المقبلة.

● الزعيم الشيعي مقتدى الصدر الذي حل مع تحالف «سائرون» أول في الانتخابات بات ستوريا يمسك بخيوط اللعبة السياسية، ويحتاج الصدر الذي يعارض النفوذ الإيراني والأميركي إلى موافقة

الكتل الأخرى لاختيار رئيس الوزراء. إلا أن الولايات المتحدة وإيران القتا بثقلهما لتقرير ماهية التحالفات التي ستحدد عراب الحكومة المقبلة.

● نسبة المقاطعة أو العزوف التي كانت من سمات كل العمليات الانتخابية السابقة، ارتفعت هذه المرة بدرجة لافتة، فقد هيبت نسبة المشاركة من 60٪ في انتخابات 2014 إلى أقل من 50، ويرجع ذلك في جزء منه إلى عدم قدرة الكثير من الناخبين العودة إلى مناطقهم، وقرار بعض الناخبين في بعض المحافظات العراقية ذات الأغلبية الشيعية لزوم منازلهم وعدم الإدلاء بأصواتهم. وهو ما كان متوقعا ومثل عقوبة من الشعب للقوى المتنفذة، وبخاصة قوى الإسلام السياسي، التي شعر الجمهور الذي ادعت تمثيله بأنها قد خذلت بعد 15 عاما من توليها السلطة.

الانتخابات البرلمانية في العراق لم تلق إقبالا. وهو دليل قاطع على اعتراض الناس العاديين على النخب التي تستأثر بالحكم والسلطة، ويأسها من القدرة على التغيير عبر الصناديق. ولكن على رغم ضعف الإقبال على الاقتراع، تبذل خريطة القوى، لذلك، كثرت الاعتراضات على النتائج التي تأخر إعلانها. وعلت أصوات المعارضين هذه المرة مطالبين بإلغاء الاستحقاق والعودة مجددا إلى انتخابات أكثر شفافية. لكن هؤلاء أنفسهم يخوضون في المقابل مساعي محمومة من أجل تشكيل الكتلة الأكبر الذي سيكلف تكاليف الحكومة الجديدة. فللمرة الأولى ليست هناك كتلة كبيرة أو كتلتان تحوزان العدد المطلوب من النواب وهو أكثرية أعضاء المجلس، أي

اختار العراقيون ممثلهم في البرلمان في ظل انقسامات سياسية نتيجة تعدد الطوائف والإثنيات والقوميات ونزاعات وصراعات إقليمية ودولية في المنطقة على النفوذ، وفي ظل توافق سياسي هش في بلد خارج من حرب طاحنة ضد تنظيم «داعش» ما زالت آثار عودته ممكنة.

أبرز ما سجلته الانتخابات البرلمانية العراقية، التي لا تشبه سابقتها يمكن تلخيصه بالآتي:

● اختفاء الكتلة الكبيرة المتشكلة على أساس طائفي (شيعي - سني) وقومي (عربي - كردي). ومجلس النواب المنتخب سيتكون من عدد مضاعف من الكتل، لكن بأوزان أدنى، فالكتلة الشيعية الكبرى (الائتلاف الوطني) ليس مرجحا أن تعاد الوجود بعد الانشقاقات العديدة التي ضربتها، والكتلة السننية انشطرت في الأخرى، وتوزعت جماعاتها ما بين قوائم طائفية صغيرة، أو ذهب بعض زعمائها إلى ائتلاف «الوطنية» بزعامة إياها علاوي، الأكراد الذين أظهروا في الماضي تجانسا أفضل من سواهم فتفتت وحدهم، ولم يعد التحالف الكردستاني مطلتهم الموحدة. صار لكل حزب قائمة سيكون تمثيلها ضعيفا داخل البرلمان المقبل، وستسعى للالتحاق بالكتل الشيعية أو السننية لتضمن دورا في الحكومة المقبلة.

● الزعيم الشيعي مقتدى الصدر الذي حل مع تحالف «سائرون» أول في الانتخابات بات ستوريا يمسك بخيوط اللعبة السياسية، ويحتاج الصدر الذي يعارض النفوذ الإيراني والأميركي إلى موافقة